إبراهيم لـ«الوطن»: تحسين وضع القضاة ضرورة

مشروع قانون يرفع قيمة اللصاقة القضائية إلى ألفي ليرة

نقيب محامي ريف دمشق لـ«الوطن»: المبلغ ليس كبيراً

محمد منار حميجو

كشفت مقررة لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية في مجلس الشعب النائب غادة إبراهيم أن تعديل مشروع القانون رقم ٢١ الصادر في عام ٢٠١٦ الوارد من الحكومة تضمن رفع اللصاقة القضائية إلى ألفي ليرة بدلاً من ٢٠٠ ليرة، مشيرة إلى أن المشروع حالياً يناقش في اللجنة تهميداً لعرضه تحت قبة المجلس لمناقشته وبالتالي فإنه من الممكن أن يكون هناك تعديل على مشروع القانون باعتبار أنه ما زال ضمن المناقشة في المجلس.

وفي تصريح لـ«الوطن» رأت إبراهيم أن الجميع مع تحسين وضع القضاة لأنه لابد من تحسين وضعهم المعيشي، موضحة أن اللصاقة تصب في صندوق خاص توزع على القضاة بنسب معينة، مشيرة إلى أنه في المقابل فإنها تشكل عبئاً على المتقاضي باعتبار أن المتقاضي سوف يضع هذه اللصاقة في العديد من المطارح أثناء التقاضي ومن هذا المنطلق فإن جزءاً تتحمله الحكومة وجزءاً يتحمله المواطن في هذا الموضوع.

وأشارت إلى أن مبلغ ألفي ليرة يعتبر مبلغاً عادياً في ظل الظروف الراهنة لكنها لا تتناسب مع وضع الدخل الحالي لأصحاب الدخل المحدود باعتبار أن اللصاقة سيتم وضعها في أكثر من مطرح أثناء التقاضي، لكن مقارنة بالوضع الراهن فإنها ليست بذلك المبلغ الكبير.

واعتبرت أن تحسين وضع القضاة ضرورة حفاظاً على النزاهة أثناء التقاضي، لأنه عندما يكون هناك تحسين لوضع القاضي المعيشي فإنه بذلك تكون هناك ضمانة بنسبة عالية للنزاهة أثناء التقاضي.

من جهته أكد رئيس فرع نقابة المحامين في ريف دمشق محمد أسامة برهان أنها تسهم في تحسين وضع القاضي باعتبار أنها المصدر الوحيد لتحسين وضعه بعد راتبه الأساسي على الرغم من أنها تشكل رفع رسوم على المواطن، مشيراً إلى أن هناك مطارح معينة يتم تحديدها توضع عليها اللصاقة بناء على التعليمات التي تصدرها وزارة العدل بعد صدور القانون.

وفي تصريح لـ«الوطن» رأى برهان أن رفع اللصاقة إلى ألفي ليرة ليس بالمبلغ الكبير في ظل تدني قيمة العملة في الظروف الحالية، مشيراً إلى أن من الحلول هو رفع اللصاقة القضائية وخصوصاً أنه لا يوجد حالياً رفع للراتب وذلك في إطار تحسين الوضع المعيشي للقضاة، معتبراً أن تحسين وضع القاضي يساعد في تحقيق العدالة أثناء التقاضي بين المتقاضين وبالتالي فإن رفعها يشكل تحسيناً للوضع المعيشي للقاضي ولو تم رفع الرسوم القضائية للقضاة.

يذكر أنه في عام ٢٠١٦ صدر القانون رقم ٢١ والذي أحدث بموجبه صندوق مشترك لقضاة الحكم والنيابة العامة وقضاة مجلس الدولة والقضاة العسكريين وأعضاء المحكمة الدستورية العليا ومحامي الدولة لدى إدارة قضايا الدولة.

الذهب يحبط المقبلين على الزواج

المحبس بمليون ليرة.. والليرات تخسر ١٥٠ ألف ليرة عند البيع

رئيس جمعية صاغة اللاذقية لـ«الوطن»: الناس تدخل سوق الذهب للفرجة!

اللاذقية - عبير سمير محمود

تسمّرت عيون عروسين أمام واجهة أحد محال بيع المجوهرات في سوق الذهب باللاذقية، بعد قراءة سعر الغرام الواحد من المعدن الأصفر عيار ٢١، الذي وصل إلى نصف مليون ليرة سوريّة، متسائلين بحسرة «من وين بدنا نجيب مبلغ يكفي لنشتري محابس للخطبة وأقلها سيكون بمليون ليرة لكل محبس؟».

في وقت تندب سيدة حظها وهي تخرج من محل ذهب في السوق نفسه، قائلة: «صارت القرطة الذهبية مع الخرزة الزرقاء كهدية أول حفيدة لي حلماً من أحلام العمر التي لن تتحقق بعد أن صار سعرها ٩٠٠ ألف ليرة وهي خف الريشة لا وزن لها» بحسب تعبيرها.

ووسط تخبط سوق الذهب وارتفاع أسعار المصوغات، يتساءل مواطنون عن سبب خسارة الليرة الذهبية أكثر من ١٠٠ ألف ليرة عند بيعها في الوقت الحالي، على حين كانت تعد من الفئات «غير المشغولة» لتحافظ على سعرها بما يضمن الحفاظ على القيمة الشرائية للعملة على عكس باقي القطع المصوغة، التي كان يتذرع الصاغة بأنها مشغولة وتخسر من قيمتها عند شرائها من الزبون.

وحول وضع سوق الذهب، أكد رئيس جمعية الصاغة مروان شريقي لـ«الوطن»، أن الحركة غير مستقرة ولا أحد يعلم إلى أين تسير الأمور في سوق الذهب بشكل محدد، معتبراً أن معظم من يدخل السوق يكون بقصد الفرجة.

وأضاف شريقي: حتى العرسان معظمهم يضطر للاستدانة لشراء المحابس وسط هذا الغلاء، مبيناً أن أقل سعر محبس عيار ١٨ غراماً نحو ٨٠٠ ألف ليرة، ويكون خفيفاً للغاية، والمحبس مثلاً وزن ٢٠ غراماً يباع بـ١٠ ملايين ليرة، وهكذا حسب الوزن.

ولفت بقوله: إن هناك زبائن تنزل سوق الذهب لسؤال عن سعر المحابس وحينما يعرفون السعر يحسبون المدة التي ستمكنهم من جمع المبلغ لإتمام فرحتهم! ما يتسبب لهم بالإحباط.

من جهة ثانية، ذكّر أن هناك إقبالاً على شراء الأونصة والليرة الذهبية، ولكنها غير متوفرة بسبب عدم التصنيع حالياً لعدم وجود كميات من «الذهب الكسر» (أي ما يبيعه المواطنون للصاغة من مصوغات مشغولة) ما أوقف حركة التصنيع والدمغ حالياً في الجمعية.

وأوضح شريقي أن تكلفة تصنيع الليرة الذهبية ٢٠٠ ألف ليرة سورية في الوقت الحالي، وتباع بما يقارب ٤,١٧٠ ملايين ليرة سورية، وغرام الذهب عيار ٢١ وصل إلى ٥٠٠ ألف ليرة، منوهاً بأنه ارتفع نحو ٢٠ بالمئة عن الأشهر الثلاثة الماضية.

وأوضح رئيس الجمعية بأن ما يفعله بعض الزبائن من شراء الليرات الذهبية بقصد الحفاظ على قيمة العملة، ما هو إلا معلومة مغلوطة، ونتصحهم بشراء القطع الذهبية الأخرى «الحلي» والتمتع بها بارتدائها بدلاً من شراء الليرات، فجميعها تخسر عند مبيعها بنسبة الصياغة في الوقت الحالي، فليشتروا القطع الذهبية فإنها كما الليرات «حقها معها عند مبيعها».

وأردف قائلاً: في السابق لم يكن هناك شيء اسمه صياغة على الليرة الذهبية أو الأونصة، إذ كانت مبالغ لا تذكر فحينما كانت الأونصة تباع بـ٥ آلاف ليرة كانت تخسر صياغة ٢٠٠ ليرة فقط، بما يعادل نصف غرام، واليوم ثمنه ربع مليون ليرة وهنا أصبح الفارق كبيراً على حين كان في الماضي الذهب رخيصاً وإلا فهي نسبة وتناسب حسب الوزن والخسارة.

وبيّن أنه عند صناعة أي قطعة ذهبية، يتم تذويب القطع وكل ١٠٠ غرام ينتج عنه ٩٩ غراماً مشغولاً وهذا بات مكلفاً حالياً، مقارنة بالسنوات السابقة وهنا يتضح الفرق للزبون الذي يعتقد بأن الليرة أو الأونصة تحافظ له على قيمة أمواله المدخرة.

وأضاف شريقي: إن الليرة الذهبية تخسر عند المبيع ١٥٠ ألف ليرة من سعرها حالياً، فكل غرام ذهب يخسر بين ٢٥ – ٣٠ ألف ليرة سواء كان قطعة أم سبيكة أو ليرة، فجميعها تتم حسبتها بذات النسبة، ومن هذا المنطلق ننصح بالتمتع بالقطع المشغولة واقتنائها بدلاً من غيرها.

«ما عم نلحق تصنيع» لأنه لا يوجد بضاعة في السوق إذ إن سورية لا تستورد الذهب وإنما نعتمد على تداول حركة السوق من الزبائن بين من يبيع ويشتري وهكذا، فلا مصدر للذهب إلا ما يتم تقليبه بين المواطنين من حركة البيع والشراء حصراً، والصائغ في حال باع فقط لا ينشط السوق إنما يحتاج لتعويض ما باعه وفي هذا الوقت لا يوجد ما يعوض له من مصوغات لتوقف حركة التصنيع بسبب الزيادة على الطلب من الزبائن بالوقت الحالي.

وبين شريقي أن عدد محال الصاغة ١٥٥ محلاً في اللاذقية، والمنتسبون للجمعية ٢٠٨ صائغين حتى تاريخه.

١٥٠٠ منحة سنوياً لطلابنا في الخارج معظمهما إلى روسيا والهند

مساعٍ لتجديد اتفاقيات التبادل الثقافي مع «الإمارات وسلطنة عُمان»

٢٥ الجاري ينتهي التسجيل على «اليابانية» ونهاية الشهر على ٤٠ منحة «رومانية»

فادي بك الشريف

أكد مصدر مسؤول في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في حديث خاص لـ«الوطن» وجود مساعٍ لتفعيل اتفاقيات التبادل الثقافي الموقعة مع عدد من الدول من ضمنها «الإمارات وسلطنة عمان» بما ينعكس على زيادة عدد المنح للطلبة السوريين بمرحلتي الإجازة والدراسات العليا لاستكمال دراستهم، علماً أن اتفاقيات التعاون لم تتوقف لكن هناك متابعة لزيادتها.

وبين المصدر أنه من المقرر أن يعلن حتى نهاية العام عن منح للطلبة السوريين إلى مصر والهند وكوبا وباكستان، علماً أن هناك منحاً مقدمة يتم الإعلان عنها خارج اتفاقيات التبادل الثقافي، مضيفاً: تم الإعلان عبر السفارة الهندية عن منح خارج البرنامج التنفيذي الموقع.

وأكد المصدر أن عدد المنح سنوياً أصبح يصل إلى ١٥٠٠ منحة أكثرها إلى روسيا والهند، منوهاً بالعمل على تجديد عدد من البرامج ضمن اهتمام حكومي ممثلاً بوزارة التعليم العالي، ومنوهاً بوجود تعاون أيضاً فيما يخص الجانبين الجزائري والموريتاني بما ينعكس على الطلبة السوريين وموضوع التبادل الثقافي بما فيه الارتقاء بالبحث العلمي، ناهيك عن وجود اهتمام حكومي.

وفيما يخص الإعلان الخاص بالمنح الدراسية المقدمة من الحكومة اليابانية عبر السفارة اليابانية بدمشق للعام الدراسي ٢٠٢٤/٢٠٢٣، أعلن المصدر أن المنح خارج اتفاق التبادل الثقافي بين البلدين ضمن برامج غير مباشرة، علما أن الاتفاقية متوقفة منذ سنوات، وهناك على ما يبدو اهتمام بتفعيل التعاون على مستوى الجامعات والبحث العلمي ولو بشكل غير مباشر.

هذا وبموجب نص الإعلان الجديد تستقبل السفارة اليابانية بدمشق طلبات الترشيح حتى ٢٥ الشهر الجاري، حيث يخضع الطلاب المرشحون إلى اختبار قبول مبدئي من السفارة اليابانية أو القنصلية بدمشق، ويحصل الطلاب المقبولون على دورة مكثفة لمدة عام لتعلم اللغة اليابانية وغيرها من المواد اللازمة للتحضير للانتقال إلى الجامعة، وينتقل الطلاب الناجحون بدورة اللغة اليابانية للتسجيل في الجامعة التي يرغب بها بعد اجتياز امتحان بقبول جامعي على أن تؤخذ بالحسبان النتيجة التي حصل عليها بامتحان اللغة بالإضافة لنتيجة المرحلة الثانوية ويتم تقديم طلبات الترشيح للمنحة مباشرة إلى السفارة أو القنصلية اليابانية.

وقال المصدر: لم يطرأ أي حديث رسمي مع أي جهة يابانية بشكل مباشر فيما يخص تفعيل برنامج التبادل الثقافي، واقتصر الأمر على عدد من المنح المعلنة بشكل غير مباشر بالإضافة إلى المشاركة بالمسابقات والمؤتمرات العلمية.

ويتزامن ذلك مع إعلان وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عن ٤٠ منحة دراسية للمرحلة الجامعية الأولى والماجستير والدكتوراه، مقدمة من وزارة التربية والتعليم ووزارة ريادة الأعمال والسياحة الرومانية للعام الدراسي ٢٠٢٣-٢٠٢٤.

وأوضحت الوزارة أن المنحة مقدمة لطلاب الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والدول غير الأعضاء في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، مبينة أن المنحة تشمل دراسات اختصاصات (العلوم الاقتصادية- إدارة الأعمال- العلوم الزراعية- الدراسات التقنية والنفط والغاز).

وبينت الوزارة شروط التقدم للمنح والالتزامات المترتبة على الطالب، وآلية التسجيل عبر الرابط المخصص، حيث يستمر حتى نهاية أيار الجاري.

كما أعلنت السفارة السورية في فيينا عن تقديم /٦/ منح دراسية مقدمة من الحكومة السلوفاكية للطلاب السوريين للعام الدراسي ٢٠٢٣/٢٠٢٤، للمرحلة الجامعية الأولى ومرحلة الدراسات العليا (ماجستير) باختصاصات هندسة العمارة والهندسة المدنية والزراعية والكيميائية والكهربائية والميكانيكية، والطب والتمريض والصحة العامة والاقتصاد والإدارة العامة وعلوم الحاسوب.

الهطلات المطرية تنعش المحاصيل الشتوية

مدير زراعة القنيطرة لـ«الوطن»: محصول القمح في طور النمو

القنيطرة - خالد خالد

أكد مدير زراعة القنيطرة رفعت موسى أنه ورغم قلة الأمطار هذا الموسم مقارنة بالموسم الماضي، إلا أن الهطلات المطرية جاءت في أوقات مناسبة للمحاصيل الشتوية وخاصة محصولي القمح والشعير، إضافة إلى زيادة مخازين السدود والمياه الجوفية.

وأشار إلى أن المحافظة سجلت يوم أمس هطلات مطرية جيدة، حيث بلغت ١٢ مم في القنيطرة ومجموع الهطلات المطرية حتى تاريخه ٥٢٠,٥ مم، وما يقابله في العام الماضي ٦٧١,٦ مم، على حين بلغت كمية الأمطار التي هطلت على بلدة حضر بريف المحافظة الشمالي ٣٣ مم ومجموع الهطلات لتاريخه ٩٨٦ مم وما يقابله في الموسم الماضي ١٢٤٢,٣ مم، وفي نبع الصخر بريف المحافظة الجنوبي ١٤ مم والمجموع ٤٦٩ مم والمقابل بالموسم الماضي ٤٦٨,٨ مم، وفي صيدا بالريف الجنوبي ١٢ مم وكمية الهطول حتى تاريخه ٣٩٩,٥ مم والمقابل بالعام الماضي ٤١٩ مم.

وأوضح موسى أن محصول القمح في المحافظة في طور النمو والحالة العامة للمحصول متوسطة حيث تأثر بالتقلبات المناخية خلال فصل الشتاء من حيث قلة الأمطار الهاطلة في فترة الزراعة وبالتالي انخفاض الإنبات بشكل عام، لافتاً إلى أنه تم تقديم النصح للفلاحين بتسميد الحقول عند توقع هطول الأمطار لتحسين إنتاجية محصول القمح ولوحظ انتشار كبير للأعشاب الضارة في الحقول وبالتالي انتشار حشرة السونة.

وأضاف: تتابع المديرية الخطة الإنتاجية الزراعية للموسم الزراعي الحالي من محصول القمح، وقامت بحملات مكافحة بعد الكشف الحسي على حقول الفلاحين في قرى (نبع الصخر – سويسة – جبا – الكوم) من قبل الفنيين في دائرة وقاية النبات وشعبة مكافحة الآفات والوحدات الإرشادية الموجودة في القرى والتأكد من أن الإصابة بحشرة السونة تؤثر في إنتاجية محصول القمح وعدم تجاوزها العتبة الاقتصادية، وبين أن المساحة المكافحة في حقول القمح بلغت نحو ١١٠٠ هكتار في قرى نبع الصخر وجبا وسويسة والكوم، علماً أن أعمال الكشف الحسي على حقول الفلاحين ما زالت مستمرة وأن المكافحة للحقول المصابة تتم بشكل فوري بآلات المديرية أو بالتعاون مع الإخوة الفلاحين قبل استفحال الإصابة ووصولها إلى العتبة الاقتصادية، وكذلك تتابع دائرة الإرشاد والأشجار المثمرة المتخصصة بمديرية الزراعة الحالة العامة لأشجار التفاح في مناطق القطاع الشمالي، وتم من خلالها الكشف الحسي على بعض حقول التفاح في قرى حضر ومزارع الأمل وتقديم النصائح للإخوة الفلاحين.

ولفت مدير الزراعة إلى أن أجمالي دورة المروي والبعل لموسم ٢٠٢٣ تركزت على القمح المروي المخطط ١٧٠٠ هكتار (٤٠,٩ بالمئة) والمنفذ ١٩٠٥ هكتارات ونسبة التنفيذ ١١٢ بالمئة والقمح البعل المخطط ٦٤٠٠ (٦٣ بالمئة) والمنفذ ٤٠٠٥ ونسبة التنفيذ (٢٣,٤ بالمئة)، والشعير البعل المخطط ٤٢٠٠ هكتار (٢١,٩ بالمئة) والمنفذ ٢٤١٢ ونسبة التنفيذ ٥٧ بالمئة (التقديرات الأولية لمحصول الشعير إنتاج ١٩٧٩ طناً)، والمخطط لزراعة البقوليات الغذائية المروية (فول – بازلاء – عدس – حمص) سقي ١٦٤ هكتاراً والمنفذ ١٩٠ ونسبة التنفيذ ١١٦ بالمئة والبعل ١٩٩٠ هكتاراً، والمنفذ ٣٢٥ هكتاراً ونسبة التنفيذ ١٦ بالمئة.

أما المحاصيل العلفية (بقولية وعروية) فالمخطط المروي ٤٢١ هكتاراً والمنفذ ٣٢١ ونسبة التنفيذ ٧٦ بالمئة، بينما بلغ الموسم الماضي ٢٧١ هكتاراً والبعل ٣٠٠٠ هكتار، والمنفذ ٢١٤٨ ونسبة التنفيذ ٧٢ بالمئة، والمحاصيل الطبية والعطرية ٢ هكتار.

ولفت إلى أن المساحات المخططة للزراعات الصيفية وهي التبغ ٥٠ هكتاراً والمحاصيل العلفية (بقولية وعروية) ٢١٥ هكتاراً والذرة الصفراء ١٣١ هكتاراً والمحاصيل الزيتية (سمسم) ٣٤٨ وبزيادة نحو ١٠٠ هكتار والخضار والمحاصيل الصيفية المختلفة ١١١٨ والموسم الماضي كانت ٩٩٦ هكتاراً والبذورة ٢٥١ هكتاراً، وبالتالي فإن مجموع المحاصيل والخضار الصيفية ١٧٣١ والموسم الماضي كانت ١٥٩٠ هكتاراً، أما مجموع المحاصيل والخضار التكثيفية (ذرة صفراء، خضار صيفية، بذورة خريفية ومحاصيل علفية) فيبلغ ١٩٢ هكتاراً.

يذكر أن المساحة الإجمالية للمروي بمحافظة القنيطرة ٥٧٧٤ هكتاراً والبعل ٢٥٦٦٣ والمساحة المستبعدة من المروي ١٦١٩ والبعل ٦٥٢٤ ومساحة السليخ المروي ٤١٥٥ والبعل ١٩١٣٩ ومساحة الأشجار المثمرة المروي ١٣٤٩ والبعل ٦٥٢٤.